وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات

-دراسة حالة الجزائر 2000-2018-

من إعداد الطالبتين:

بوعزيز أنوار

دراج فاطيمة الزهرة

تحت إشراف الدكتور:

بوعزيز عمر

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
بوعزيز عمر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

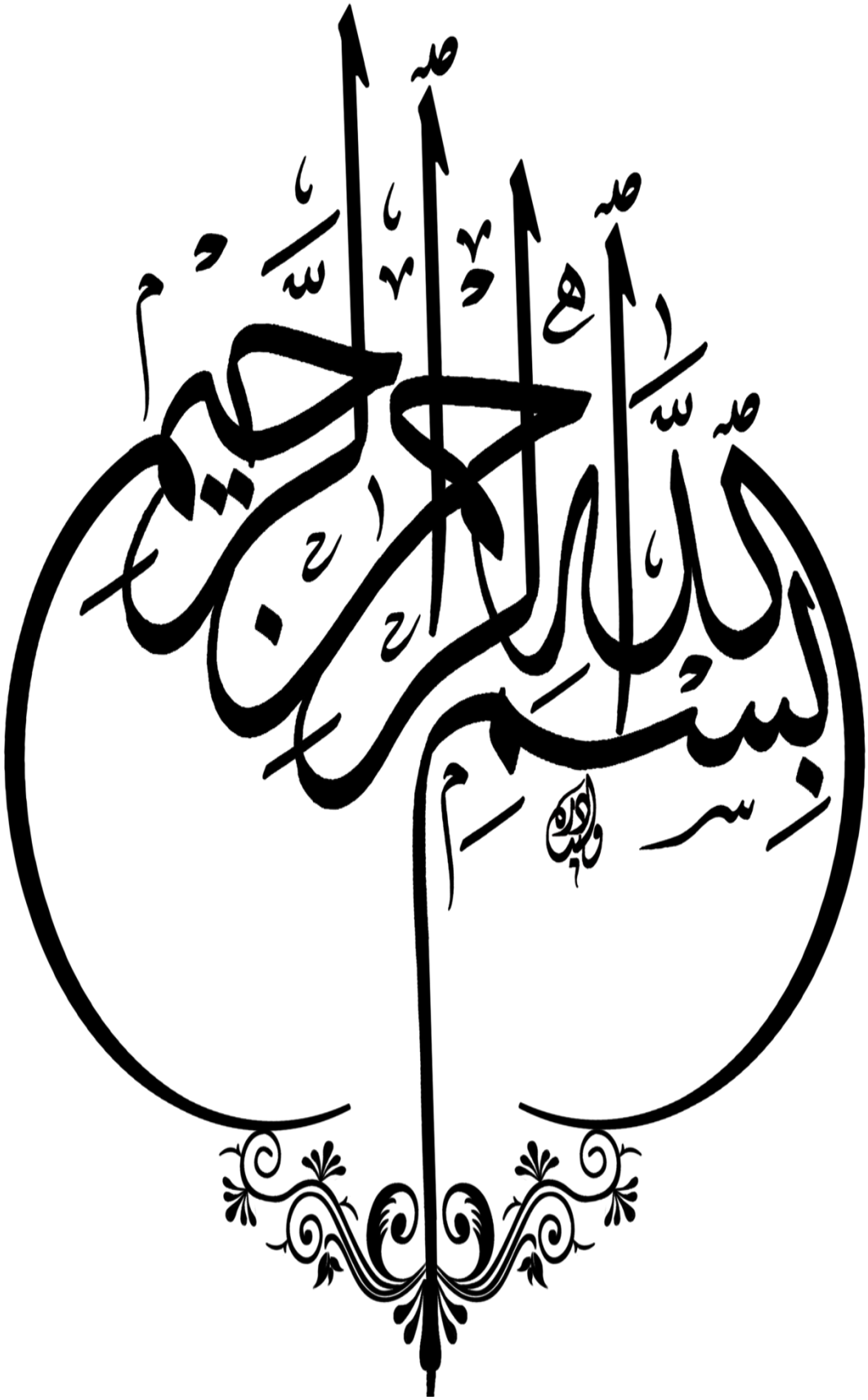

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نحمد الله تعالى عز وجل حمدا كثيرا على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل.

ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير، مع كل الاحترام إلى الأستاذ الفاضل بوعزيز عمر

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، لما قدمه لنا من توجيهات، ونصائح

قيمة اعترافا وتقديرا لجميل صبره وحسن تواضعه، راجين من المولى أن يزيده بهما رفعة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى كل أساتذة الكلية ونخص بالذكر أساتذة

قسم علوم الاقتصاد بجامعة المسيلة.

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرف جزء من وقتهم لأجل قراءتها.

إلى طلبة الماستر تخصص نقدي وبنكي دفعة 2020\2021.

إلى كل من علمنا حرفا.

❖أنوار_ فاطيمة الزهرة❖

إهداء

أهدي عملي هذا إلى الذي قال عز وجل فيهما:

(وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

إلى سيدة النساء، إلى العظيمة في عطائها، إلى نور الحياة وبهجتها،

إلى التي أعطتنا من روحها لتبقى أرواحنا.

❖❖أمي❖❖

إلى خير الآباء، إلى من كان عظيما في عطائه، إلى نور الحياة وبهجتها،

إلى الذي ضحى من اجلنا بالغالي والنفيس.

❖❖أبي❖❖

إلى الأستاذ الفاضل : بوعزيز عمر.

إلى كل أفراد العائلة والأهل والأقارب.

إلى كل الزملاء.

وإلى كل من ساعنا أو ناصرنا ولو بالكلمة الطيبة من قريب أو بعيد.

❖أنوار_ فاطيمة الزهرة❖

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير .....

إهداء .....

مقدمة عامة ..... أ

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف وميزان المدفوعات

تمهيد 8

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف..... 9

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف..... 9

المطلب الثاني: أنواع سع الصرف. 10

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف. 13

المطلب الرابع: أنظمة سعر الصرف: 17

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات. 19

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته.....19

المطلب الثالث: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات. 23

المطلب الثالث: أساليب معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات. 25

خلاصة الفصل الأول: 28

الفصل الثاني

أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2018

تمهيد: 30

المبحث الأول: دراسة تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر لفترة الدراسة (2000-2018). 31

المطلب الأول: سياسة سعر الصرف في الجزائر. 31

المطلب الثاني: دراسة تطور ميزان المدفوعات. 33

المطلب الثالث: دراسة تطور سعر الصرف.....35

المطلب الرابع: تحليل تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة (2000-2018) 38
المبحث الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات. 40
المطلب الأول: أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الجاري..... 40
المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية. 46
المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الكلي. 47
المبحث الثالث: التقلبات العالمية في أسعار الصرف وآثارها على ميزان المدفوعات. 49
المطلب الأول: تقلبات سعر صرف الأورو وتأثيرها على ميزان المدفوعات. 49
المطلب الثاني: انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار وتأثيره على ميزان المدفوعات. ... 52
خلاصة الفصل الثاني: 54
خاتمة:..... 56
قائمة المراجع 60

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر، للفترة 2000-2004.	33
02	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر، للفترة 2005-2018.	34
03	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2000-2018.	36
04	تطور الصادرات السلعية خلال الفترة 2000-2018	41
05	تطور الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).	44
06	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2018).	47

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف.	14
02	أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف	16
03	دراسة تغيرات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000–2018).	35
04	دراسة تغيرات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000–2018).	37
05	دراسة تطورات كل من سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000–2018.	39
06	تمثل التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال سنة 2018 (نسب مئوية)	43
07	التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال سنة 2018 (نسب مئوية)	46

مقدمة عامة

مقدمة عامة

كان لتطور المبادلات والمعاملات التجارية أثر واضح على دول العالم وخاصة من الناحية الاقتصادية، حيث يرجع السبب الرئيسي إلى الإنتاج التجاري الحاصل بينهم ، حيث نتج عن هذا الأخير عدة مشاكل وأهمها علاقة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية كون أن العملة هي أساس كل تبادل تجاري داخلي أو خارجي، وبالتالي فان لسعر الصرف تأثير على ميزان مدفوعات أي دولة.

يعتبر سعر الصرف من أهم الأدوات التي يعتمد عليها انتظام الاقتصادي لكونها آلية تاجعة تستطيع حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات المتوقعة، وعليه تقوم الدول بتبني السياسات المختلفة التي من شأنها أن تعزز مستويات النمو الاقتصادي وتكرس نسب الانتعاش المتوقعة حيث تعد سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية وسياسة الرقابة على الصرف الوطني أحد أهم هذه السياسات والتي ينعكس أثرها مباشرة على إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

والجزائر كغيرها من الدول منذ استقلالها وهي تعمل على انتهاج إجراءات و طرق من أجل النهوض باقتصادها الوطني، وأثر أزمة النفط لسنة 1986التي شكلت صدمة عنيفة لدى الاقتصاد الجزائري الذي اعتمد بشكل كبير على ايرادات النفط فقط.

وهذا ما دفع بالجزائر إلى السعي باتخاذ مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية من بينها تخفيض قيمة الدينار الجزائري، بغية تحسين ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة. وهذا ما يقودنا لطرح الإشكالية التالية.

الاشكالية:

يمكن صياغة الاشكالية التي يعالجها هذا البحث في السؤال الجوهري الاتي:

ما هو أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000_2018)

ومن أجل معالجة هذه الاشكالية ارتدينا أن ندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي عدة اسئلة فرعية نوجزها كالاتي:

- ما لمقصود بسعر الصرف وميزان المدفوعات؟
- ما هي مكونات ميزان المدفوعات وكيف يتم معالجة اختلاله؟.
- هل توجد علاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات؟

الفرضيات:

قمنا بوضع ثلاث فرضيات:

- سعر الصرف يؤثر بشكل إيجابي في إعادة توازن ميزان المدفوعات.
- توجد علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات خلال الفترة (2000_2018).
- يساهم سعر الصرف في محاولة التأثير في ميزان المدفوعات ومعالجة اختلالاته وله تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية على مختلف مكونات ميزان المدفوعات.

أسباب اختيار الموضوع:

- الأهمية التي تكتسيها العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.
- هذا الموضوع يدخل ضمن إطار مسار التخصص.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة أثر تعديل سعر الصرف ميزان المدفوعات.
- معرفة الحركية الخاصة بالصادرات والواردات وتأثير سعر الصرف على ذلك.
- تحديد العلاقة التبادلية بين أسعار الصرف وميزان المدفوعات بمكوناته المختلفة.

أهمية الدراسة:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لأي بلد وأداة هامة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لأي دولة في الأمد القصير وبالتالي معرفة الاختلالات الموجودة في هذا الميزان تعتبر من الأهمية بمكان، كما أن معرفة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وميزان المدفوعات تعتبر ذات أهمية بالغة لمعرفة تأثير تلك التقلبات على ميزان المدفوعات.

صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد مذكرة تخرج ماستر نذكر منها:

- التضارب الكبير في الاحصائيات باختلاف مصادرها.
- صعوبة الحصول على التقارير والاحصائيات للفترة 2000-2018

حدود البحث:

الحدود المكانية: حددت هذه الدراسة بالجزائر.

الحدود الزمانية: تقتصر هذه الدراسة على معالجة أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات وذلك خلال الفترة ما بين 2000_2018.

_الدراسات السابقة:

1_ دراسة عبد الجليل هجيرة(2011_2012)، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري، رسالة ماجيستير تخصص مالية دولية جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان.

وتهدف إلى دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري. تم الأخذ بعيم الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري والتي تكمن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي أما الواردات فمجملها بعملة الأورو. باستعمال طريقة التكامل المتزامن تم التأكد من عدم وجود العلاقة السببية بين سعر صرف الأورو ورصيد الميزان التجاري من جهة وبين سعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري من جهة أخرى.

2_دراسة دوحة سلمى(2014_2015)، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها_ دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، إلى جانب إبراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت في إطار برنامج الاصلاح الهيكلي، ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر صرف الدينار

الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من جانفي 1990 إلى غاية ديسمبر2013، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يرتكز على الصادرات من المحروقات والتي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبيك.

3_ دراسة سليمة بوعودة(2017_2018)، أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة الموجودة بين سياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري، إلى جانب دراسة تأثير سعر الصرف عليه وخاصة سعر الصرف الدينار الجزائري الذي جاء في إطار الاصلاح الهيكلي للجزائر، حيث كان له دور ضعيف جدا في تقليص العجز في ميزان المدفوعات.

ونستخلص من هذه الدراسة أن سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري المعمول بها في الجزائر لم تكن لها فعالية أو تأثير على ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى السبب الرئيسي وهو أن الاقتصاد الجزائري يرتكز على المحروقات في صادراته.

4_ دراسة بغداد زيان(2012_2013)، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر.

الغرض من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة الموجودة بين تقلبات سعر الصرف والمبادلات التجارية الخارجية الجزائرية ، حيث أن اختيار نظام سعر صرف معين يعتبر من بين أصعب العمليات الاقتصادية التي لها علاقة تأثير تبادلية مع التجارة الخارجية، بحكم

انه لا يمكن لأي دولة أن تنعزل عن العلاقات الاقتصادية الدولية في مختلف جوانبها وميادينها. والجزائر باعتبارها طرفا في هذه العلاقات يصرف منتجات معينة ويستورد أخرى استنادا إلى أهم عملتين في النظام الاقتصادي الدولي(اليورو والدولار)، وعلى هذا الأساس سيكون الاقتصاد الجزائري على خلاف اقتصاديات دول أخرى متأثر بدرجة كبيرة بتقلبات سعر صرف العملتين الأمر الذي يولد انعكاسات على نشاطه الاقتصادي.

5_ دراسة مجناح عبد المالك(2019_2020)، أثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2000_2018)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل للتبادل الدولي المعاصر الذي عرف انفتاحا وتطورا بسبب تأثيره بالعولمة الاقتصادية، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري باعتماد شبه تام لصادراته على المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي والحجم الكبير لوارداته المقومة بالأورو زادت أهمية سعر الصرف، حيث أصبح يمثل محركا أساسيا لعمليات التبادل التجاري وحركة رؤوس الاموال محليا ودوليا، ومؤشرا على تنافسية الدولة وأداة لسياستها النقدية. وعليه كان له علاقة وطيدة مع ميزان المدفوعات الذي يمثل جميع المعاملات والمبادلات بين أطراف من دول مختلفة، لتظهر لنا القوة المحددة لسعر الصرف من خلال الطلب والعرض على العملات وهيكل التجارة الخارجية والتدفقات الرأسمالية. كل هذا من أجل تحقيق الأهداف وتصحيح الاختلالات.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف وميزان المدفوعات

تمهيد

ينتج عن التبادل التجاري فيما بين الدول متحصلات مقابل الصادرات ومدفوعات مقابل الواردات، هذه المتحصلات والمدفوعات تقيد في سجل أو بيان يسمى ميزان المدفوعات، حيث يتم التبادل التجاري الدولي طبقا لعملات الدول التي تختلف عن بعضها البعض ومن ثم تخضع لسعر التبادل بين العملات والذي يسمى بسعر الصرف. هذا الأخير يعتبر متغير رئيسي في الاقتصاد ككل، واستقرار الاتصال والتبادل بين مختلف اقتصاديات الدول والتخفيف من حدة التقلبات والاختلالات.

سنحاول في هذا الجانب التطرق إلى مختلف المفاهيم والتعاريف الخاصة بسعر الصرف وميزان المدفوعات.

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.

يكتسي سعر الصرف أهمية كبيرة في اقتصاديات جميع الدول، وهذا نتيجة للكم الهائل من المعاملات الاقتصادية المختلفة للمجتمع الواحد مع القطاع الخارجي، إذ لا يمكن اتخاذ العملة المحلية لمعظم دول العالم كوسيط للتبادل وكوسيلة للمدفوعات، بل يستلزم تحديد سعر صرفها بالنسبة للعملة الأجنبية، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف.

تعدد المفكرين الاقتصاديين في تقديم تعريف سعر الصرف إلا أن هذه التعاريف تجتمع في مفهوم واحد نذكر منها:

- يعرف سعر الصرف على أنه: "عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى".[1]
- وأيضا هو: "سعر عملة بعملة أخرى. يتغير في سوق الصرف وفقا للعرض والطلب على العملات".[2]
- ويعرف كذلك بأنه: "سعر صرف عملة أجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية أي عدد الوحدات من العملة المحلية الازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد احدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها".

---

[1] بغداد زيان، **تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية** ، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012_2013، ص14.

2 عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزات التجاري** ، مذكرة ماجيستير ، تخصص مالية دولية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،
جامعة تلمسان، 2011_2012، ص30.

مما سبق يمكن تعريف سعر الصرف على أنه: "العلاقة الكمية للوحدات النقدية بين بلدين، وبالتالي سعر العملة بقسمة عملة أخرى"، وتجدر الاشارة إلى أنه توجد طريقتين لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

1_التسعير المباشر: direct quote

تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية مبلغها ثابت تسمى بعملة الأساس.[1]

2_التسعير غير المباشر: Indirect quote

تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر.[2]

_أو هو أيضا: "يقصد به مجموعة القواعد المعروفة باسم قواعد اللعبة Rules of the game التي تحدد دور كل من السلطات والمتعاملين الاخرين في سوق الصرف الأجنبي.[3]

المطلب الثاني: أنواع سع الصرف.

يتحدد سعر الصرف أي عملة في سوق الصرف الأجنبي وفقا لقوى العرض والطلب على العملات فالطلب على الصادرات الجزائرية يقابله طلب على الدينار الجزائري، ويعني

---

[1] _الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2 ، 2003، ص96.

دراسة حالة الجزائر 2000_2015، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، _2019_2018، ص08.

[2] _مداني يونس، رواق لخضر، **أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي**،

[3] _رضوان عامري، محمد شبير لبيق، فتيحة بلجيلالي ، **دراسة العوامل المؤثرة على استخدام المؤسسات لأساليب التحوط ضد تغيرات أسعار الصرف** ، مجلة دفاتر اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، العدد12، مارس2016.،

أيضا ان تدخلات للسلطات النقدية في تحديد سعر الصرف المناسب لكافة العملات الأجنبية بما يحقق أهدافها، ومن بين أنواع سعر الصرف نذكر:

1_**سعر الصرف الإسمي:** يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس، أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية،[1]حيث يتم تحديد سعر الصرف الإسمي تبعا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية، بمعنى أنه يمكن أن يوجد أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي بلد واحد.[2]

2_**سعر الصرف الحقيقي:** يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية الازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فهو بذلك يأخذ بعين الاعتبار مستوى الأسعار في البلدين، ويفيد أصحاب القرار من المتعاملين الاقتصاديين ويحسب وفق المعادلة:[3]

$$ET=E .P^*/P$$

حيث أن:

E: سعر الصرف الإسمي.

ET:سعر المنتج المحلي بالعملة الأجنبية.

*P: سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية.

---

[1]_دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر:**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة2014_2015، ص09.

[2]_عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص103.

[3]_عبود عبد المجيد، **أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات**_ دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة1990_2015، ص176.

P: سعر المنتج المحلي بالعملة المحلية.

3_**سعر الصرف الأجنبي:** هو السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى، أي أن تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة للتسوية، فاقتناء سلعة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية.[1]

4_**سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** سعر الصرف الحقيقي هو المؤشر الذي يقيس مقدار التغيير في سعر صرف عملة معينة مقابل عدة عملات أخرى خلال فترة زمنية معينة وبالتالي يعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية فهو يعتبر مؤشر ذات دلالة ملائمة على القدرة التنافسية للبلد اتجاه البلدان الخارجية.[2]

5_**سعر الصرف التوازني:** ويمثل هذا الشكل التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون سعر الصرف ينمو بمعدله الطبيعي ومن ثم فإن هذا الشكل من سعر الصرف يسود في بيئة اقتصادية غير مختلفة، حيث إن الصدمات النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن المستوى التوازني.[3]

6_**أسعار الصرف المتقاطعة:** هي الأسعار التي تتم في الأسواق النقدية من خلال تبادل العملات الأجنبية لبعضها، وقد تطورت مختلف التعاملات النقدية خلال الثلاث عقود الأخيرة نتيجة المخاطر والخسائر المترتبة عن التعويم والتقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات، وقد اتخذت هذه التعاملات صيغا. أهمها صيغة التحويل الاني وصيغة التحويل

---

[1] _زهرة دريش، علاء الدين قادري، محمد الخطيب بمز، **دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الأسواق المالية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد6(العدد2)، 2019، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص235.

[2] _ مجناح عبد المالك، **أثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2000_2018)**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2019_2020، ص.ص19_20.

[3] _سي محمد كمال، **مدخل الى الاقتصاد الدولي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص140.

الاجل فشكلت فيما بعد اسواقا أطلق عليها اسم الأسواق الانية والأسواق الآجلة والمستقبلية.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

تتعرض أسعار صرف العملات لجميع الأقطار المختلفة لتقلبات اقتصادية مستمرة مسببة بذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، باعتبار سعر صرف متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، حيث تعتبر العملة الوطنية لدولة ما أنها قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الرئيسية، أما إذا انخفض سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات الأخرى المهمة فإنها تعتبر العملة ضعيفة، ويتحدد ارتفاع سعر صرف العملة في السوق من خلال العوامل الرئيسية.

أولا :التغير في الميزان التجاري:

تعمل الصادرات والواردات كمؤثر على سعر الصرف، حيث أن ارتفاع قيمة الصادرات نسبة إلى قيمة الواردات وهذا يعني زيادة الطلب الأجنبي على السلع المحلية ومنه ستتجه قيمة العملة الى الارتفاع نتيجة زيادة الطلب عليها، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج، مما يؤدي الى عودة حالة التوازن الى سعر الصرف. وهنا نسجل أن زيادة الصادرات تساعد على الزيادة والرفع من قيمة العملة كما ان زيادة الواردات يؤدي الى انخفاض قيمة العملة.[2]

ثانيا: التغير في معدلات التضخم:

للتضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة، يتجلى في انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف في حال ارتفاع مستويات التضخم المحلي، فيما تؤدي حالة الركود إلى

---

[1] _مجناح عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] _ نفيسة ناصري، **أثر سعر الصرف على جنب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011_2012، ص68.

ارتفاع قيمة العملة. فمثلا عند انخفاض قيمة عمة بلد ما بنسبة 10%و يكون المستوى العام في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية ثم على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد نتيجة التضخم.

ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا البلد، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة.

وخلاصة القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف ونوضح ذلك في المثال التالي:

نفترض أن معدل التضخم في ألمانيا سينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه في الولايات المتحدة، فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة إلى"D" ويتحرك منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى"S"و ينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى"E"، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف.

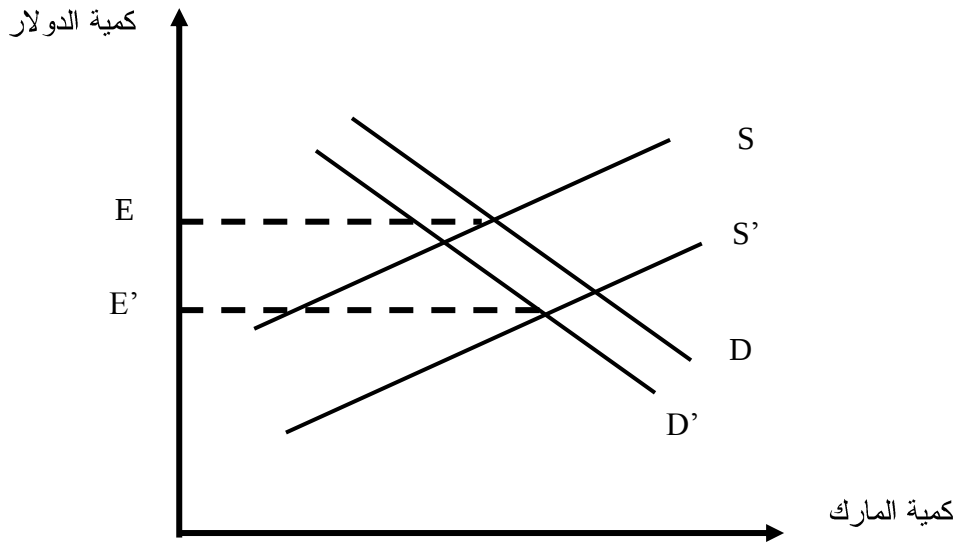

المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص22.

من أجل الحد من ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم لابد من العمل على التقليل للإستيراد من سلع ذلك البلد، وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة.[1]

ثالثا: التغير في معدلات الفائدة الحقيقية:

إن رؤوس الأموال والأرصدة المعدة الإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى، حيث أنه تختلف أسعار الفائدة بين البلدان تبعا لدرجة وفرة أو ندرة رأس المال فيها. ومن الواضح أن سعر الفائدة يرتفع في البلدان التي تشكو من ندرة رأس المال. وينخفض في البلدان التي يتوافر فيها فائض منه وعلى أساس ذلك سوف ينتقل رأس المال من البلدان الوفيرة برأس المال إلى البلدان النادرة برأس المال على شكل قروض معقودة بينهم بهدف تعظيم الربح.

ويمكن التمييز بين :

أولا- أسعار الفائدة المحلية: في حالة ارتفاع أسعار الفائدة المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية سيؤدي هذا إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية وهذا ما ينجر عنه ارتفاع في أسعار الصرف.

ثانيا- أسعار الفائدة الأجنبية: في حالة ارتفاع أسعار الفائدة الأجنبية مقارنة بنظيرتها المحلية سيؤدي هذا إلى تدفق رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية وزيادة الطلب على العملة الأجنبية وهذا ما ينجر عنه انخفاض في أسعار الصرف. حيث أن المحور الأفقي يمثل التغير في كلا المتغيرين بدلالة الزمن والمحور العمودي يمثل التغير في المتغيرات بدلالة مقدار(حجم) التغير.

[1] _ عبد الرزاق بن الزاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2015، ص20.

الشكل رقم(02): أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف.

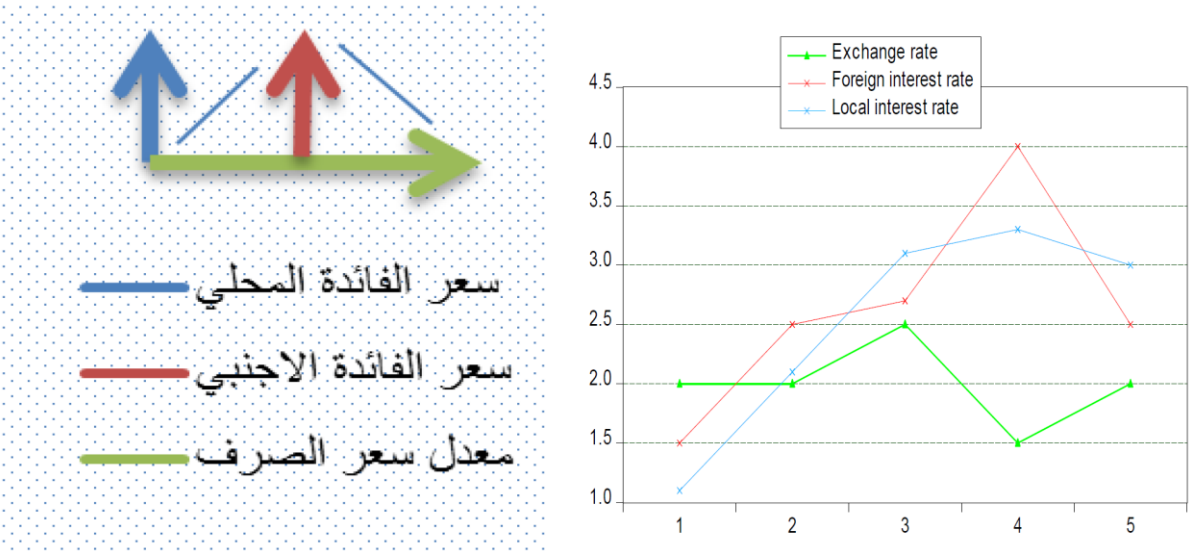

المصدر: من اعداد الطالبتان واستنادا إلى الخلفية النظرية بواسطة برنامج Excel

يكون التمثيل الباني لتغير سعر الصرف الناتج عن تغير كل من أسعار الفائدة المحلية وكذا الأجنبية ثابت، ميله معدوم ويكون ميل منحنى سعر الصرف موجبا إذا كان منحنى أسعار الفائدة المحلية ميله أكبر من ميل منحنى أسعار الفائدة الأجنبية ، ويكون سالبا إذا كان ميل منحنى أسعار الفائدة المحلية أقل من الأجنبي.[1]

رابعا: التدخلات الحكومية:

تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للعملة تعديل سعر صرف العملة، عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها.

ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي

[1] شريف غياط. جمال مساعدية، التحليل الأساسي لسعر الصرف: دراسة بيانية وفقا للخلفية النظرية، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، جامعة قالمة، الجزائر، العدد05/2018، ص16.

تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة، لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي، كما يسمح باستقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.[1]

المطلب الرابع: أنظمة سعر الصرف:

أولا: نظام سعر الصرف الثابت: وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت يعر صرف العملة إلى: عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملائها إلى تلك العملة بدون إحداث تغيير.

ثانيا: نظام سعر الصرف المرن: تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير، منها المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوئها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

*التعويم المدار: (التعويم غير النظيف): ضمن هذا النظام المتطور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب، وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.[2]

*التعويم الحر: (التعويم النظيف): في هذه الحالة تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف، وهذا بتخصيص أرصدة من الاحتياطات النقدية والذهب ، حيث أن السلطات النقدية تسمح بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء حسب الحالة وهذا لحماية سعر الصرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها

[1]_عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2]_ هادف حيزية، **مواجهة الأزمات المالية من خلال الاختبار الصحيح لنظام سعر الصرف**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد04، جامعة المسيلة، 2018، ص 34.

عمليات المضاربة وتغير أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصرف الحرة[1].

ثالثا- أنظمة سعر الصرف الحالية: إن النظام الحالي قد أنشئ تدريجيا منذ أن فصلت الولايات المتحدة علاقة الدولار بالذهب، وهناك عدة خصائص واضحة لهذا النظام على الرغم من استمرار التغير والتكيف فيه وهي:

1_الابتعاد عن وجهة النظر التي مفادها أن أسعار الصرف يجب أن تثبت لفترات طويلة من الزمن.

2_أن البنوك المركزية لا تتردد عن التدخل لتلطيف حركات سعر الصرف عندما يكون ذلك مناسبا. هادفة من ورائها تقليل آثار التقلبات الانتقالية، ولكن هناك أوقات يكون تدخل البنك المركزي قويا ويعارض اتجاهات أساسية غير ملائمة في أسعار الصرف.

3_الخاصية الثالثة في النظام الحالي هي الالغاء الفعلي لأي دور للذهب، حيث بدأ هذا الاتجاه في مطلع السبعينيات الذي لا يلعب الذهب فيه أي دور ضروري في النظام المالي الدولي.[2]

---

[1]_راتول محمد، **تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات**، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية_ الواقع والتحديات_، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر ، 14\15\12\2004، ص ص 343\344.

[2]_عبد الحسين جليل، . عبد الحسن ألغابي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية(نظرية وتطبيقات)**، دار صفاء، عمان، ط1، 2010، ص95_96.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

إن التبادل التجاري بين الدول، ولذا بما يسمى المعاملات التجارية الدولية، التي تتطلب انتقال الموارد المالية والمعنوية وتترتب عن هذه المبادلات حقوق والتزامات كل دولة اتجاه دولة أخرى حيث تندرج ضمن مدعي بميزان المدفوعات.

يعد هذا الميزان من أهم الأدوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات النقدية الدولية، كما أنه يعتبر أحد المؤشرات الاقتصادية التي تعطي للدول بيانات تسمح بتسجيل الوضعية الاقتصادية أي من حيث التوازن أو الاختلال.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات.

- يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير.
- هو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة السنة.[1]
- هو سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا، يعتمد قيدا مزدوجا لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتان يترتب عليها حقوق دائنة والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحولات

[1] _ مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد، عمان، 2015، ص407.

الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة.[1]

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات.

*إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية مسألة حيوية في حد ذاتها لأي اقتصاد وطني، وذلك للأسباب التالية:

- يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية الدولية وقوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات وكذا المنتجات بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات، ودرجة التوظيف وكذا مستوى الأسعار والتكاليف....إلخ.
- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.
- يمثل ميزان المدفوعات أداة تحليل لنقاط قوة وضعف تنافسية للبلد، ويشكل أيضا أداة تحليل هامة لتحديد سياسة سعر الصرف، السياسة المالية والسياسة النقدية، فإذا قامت الدولة مثلا بتخفيض في قيمة العملة المحلية وأرادت معرفة تأثير السياسة المطبقة على الموقف الخارجي في هذه الحالة من الضروري الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية.

---

[1]_سليمة بوعودة، **أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات الجزائري**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2017_2018، ص23.

• يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب على العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل.

• يسمح ميزان المدفوعات بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية دول العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة وكذا حصة البلد من التجارة الخارجية العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلعة المتبادلة.

• يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات.[1]

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات.

1_ **الحساب الجاري:** يشمل هذا الحساب جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين:

أ_ الميزان التجاري: يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وارداتها خلال الفترة محل الحساب وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات.

ب_ ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية، مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية.

2_**حساب التحويلات من طرف واحد:** يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات.

3_**حساب رأس المال:(العمليات الرأسمالية)** تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في المراكز الدائنة والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر

[1]_دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص ص 102_104.

على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر، والتي تنقسم إلى نوعين:

أ_ رؤوس الأموال طويلة الأجل: وهي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأوراق المالية(أسهم وسندات) أي بيعها وشرائها من وإلى الخارج.

ب_ رؤوس الأموال قصيرة الأجل: والتي لا تتجاوز السنة مثل: الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية قصيرة الأجل، والقروض قصيرة الأجل.

4_**ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي:** تقيم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، والذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض.

5_ **فترة السهو والخطأ:** تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن) لأن تسهيل العمليات يكون تبعا لطريقة القيد المزدوج، وتستخدم هذه الفقرة أيضا في الحالات التالية:

- الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات.
- قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد لذلك تم إدراجها بفقرة السهو والخطأ.[1]

[1]_ شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2015، ص ص 197_199.

المطلب الثالث: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: الاختلال في ميزان المدفوعات.

_ يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة المرآة التي تعكس وضعية اقتصاد البلد، حيث مع نهاية كل فترة تغلب حتمية حالة التوازن التي تأتي من إتباع طريقة القيد المزدوج، وهذا لا يمنع من وجود حالة الاختلال سواء كانت عجزا أو فائضا.

أ_ مفهوم الاختلال: يعبر عن الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خصوصا في الدول النامية، وعند قولنا هناك اختلال في ميزان المدفوعات معناه حالة ألا توازن بين حقوق الدولة التي تترتب عن الدول الأخرى ومطلوبا لتلك الدولة، ويقصد بالاختلال حالتي الفائض والعجز والمقصود بذلك هو رصيد موجب أو سالب لعدد معين من بنود ميزان المدفوعات.

ب_ صور الاختلال:

*أولا: الاختلال في صورة الفائض: وهو يعبر عن الحالة التي يكون الرصيد فيها موجب أي أن الجانب الدائن (دخول النقد الأجنبي كما في حالة الصادرات) يزيد عن الجانب المدين (خروج نقد أجنبي للاستيراد).

ثانيا: الاختلال في صورة الفائض: بمعنى أن الحقوق التي تمتلكها الدولة هي غير كافية للوفاء بالتزاماتها فقد تنخفض الصادرات من السلع والخدمات عن وارداتها من هما وبالتالي يكون عجز في الميزان التجاري بقيمة الفرق بين الصادرات والواردات ويتم تغطية هذا الفرق بتحويلات نقدية من الخارج بنفس قيمة العجز كما يدل على عدم مقدرة الدولة تسديد قيمة وارداتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة اتجاه العالم الخارجي وما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر.[1]

[1]_عبود عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 179_180.

الفرع الثاني: التوازن في ميزان المدفوعات.

_ يعتبر التوازن أولى المفاهيم التي تسمح بتحليل ميزان المدفوعات، ولكن التوازن في ميزان المدفوعات هو وضع لا يمكن الوصول إلى تحديده بشكل مباشر انطلاقا من العرض الكلاسيكي لميزان المدفوعات على عكس العرض التحليلي، في هذا الإطار، يمكن عرض ميزان المدفوعات وفق طريقتين: طريقة نموذجية وطريقة تحليلية، تعكس الطريقة النموذجية تسجل العمليات وفقا لمبدأ القيد المزدوج، حيث تظهر كل العمليات الدائنة والمدينة ويسمح ذلك بإظهار توازن محاسبي في كل الأحوال بالنسبة لجميع الأرصدة وميزان المدفوعات في مجمله، في إطار الطريقة النموذجية، ليست هناك قاعدة ثابتة تبين من يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن(اقتصادي)، ويرتكز تحديد التوازن على اختيار الحساب الذي يشكل أهمية في تقييم التوازن، وينقسم إلى نوعين:

أ_ التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات: إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية، فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق، ويتحقق التوازن إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغيره في أي اتجاه كان.

ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي يتعلق بكيفية تحديد عناصر الميزان التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه، يتم تقسيم البنود إلى قسمين:

*المعاملات الاقتصادية فوق الخطأ تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كانت في صورة فائض أو عجز أما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فهي بمثابة الاجراءات المتخذة من قبل السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخطأ فيما إذا كانت حالة فائض أو عجز، وبالتالي فإن سلوك السلطات الاقتصادية

في المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط تحدده الحالة التي تتعرض إلى المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط.

ب_ التوازن الحسابي لميزان المدفوعات: تتمثل حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات فيما يلي:

* إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد وأن يكون في حالة فائض وبالقيمة نفسها.

* إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن تكون في حالة عجز وبالقيمة نفسها.

* إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة توازن أيضا، ومن هنا يمكن صياغته شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:

رصيد الميزان التجاري+ رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد+ رصيد ميزان رأس المال+ رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي+ السهو والخطأ= صفر.[1]

المطلب الثالث: أساليب معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

1_ المعالجة عن طريق آلية السوق: وهذه الطريقة لها ثلاثة أشكال ترتبط بتطور النظريات الاقتصادية الرأسمالية التي تعالج الاختلال وفقا لمنظورها وهي:

أ_ **المعالجة عن طريق آلية الأسعار:** لقد ارتبطت هذه النظرية بالفترة التي اتسم بها النظام الدولي بقاعدة الذهب لذلك تتطلب هذه النظرية توفر ثلاث شروط هي:

- الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج.
- ثبات أسعار صرف العملات لأن عرض النقد يتكون من ذهب + عملة مغطاة بالذهب.
- مرونة الأسعار والأجور.

[1]_سليمة بوعودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 30_31.

وهذه الشروط تمثل الأساس الذي تقوم عليه النظرية التقليدية التي ساءت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والتي تقوم في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات سيؤدي ذلك إلى دخول كميات من الذهب إلى الاقتصاد الوطني وسوف يرافق ذلك ارتفاع معدل عرض النقد في تداول كما يؤدي بدوره إلى زيادة الأسعار المحلية مقارنة بالدول الأخرى ويترتب على ذلك انخفاض الصادرات نظرا لارتفاع سعرها في الخارج وارتفاع الاستيراد نظرا لانخفاض سعرها في الداخل وتستمر هذه العملية إلى أن يحدث التوازن في الميزان. أما في حالة حدوث عجز فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في أسعار السلع المحلية ويعني ذلك الاتجاه نحو ارتفاع قيمة الصادرات المحلية وانخفاض قيمة المستوردات لارتفاع قيمتها محليا وفي النتيجة سيؤدي ذلك إلى توازن الميزان.

ب_ **المعالجة عن طريق الدخل:** جاءت هذه النظرية على أثر ما طرحه كينز والتي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وأثرها على الصرف الأجنبي، وبالتالي على الموقف في ميزان المدفوعات وأهم شروط تطبيق هذه النظرية هي ثبات سعر الصرف والأسعار واستخدام السياسة المالية وخاصة الاتفاق العام للتأثير على الدخل.

تقول النظرية أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى احداث تغير في مستوى الاستخدام العام والانتاج للبلد مما ينعكس على مستوى الدخل المتحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، فعندما يحقق الميزان فائضا كنتيجة لارتفاع قيمة الصادرات سيرتفع مستوى الاستخدام يواكبه زيادة في الأجور ومن ثم الدخل الموزع مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات نسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى العودة إلى حالة التوازن في ميزان المدفوعات، والعكس في حالة العجز.

ج_ المعالجة عن طريق المرونات: بعد أن ثبت أن هناك عيوب في النظر تبين الكلاسيكية والكنزية في تفسير الاختلال والمعالجة الاقتصادية لاعتمادها على فرضية

ثبات أسعار الصرف التي أصبحت من التاريخ بعد انهيار برتونووتز عام 1971وانتشار نظم الصرف العائمة ولمعالجة العيوب تم استخدام نظرية المرونات التي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة ومن ثم التأثير على ميزان المدفوعات، ولنجاح سياسة تخفيض سعر العملة من قبل البلد الذي يعاني من الاختلال فإن ذلك يتوقف على مرونة الطلب على الصادرات والاستيرادات الكلية ومدى القدرة الاستيعابية للاقتصاد.

د_ التصحيح عن طريق سعر الصرف: وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية، واتخاذ نظام سعر الصرف الحر، وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية، وتتلخص هذه الآلية في القطر الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوق يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، يبدو أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندما ستغدو أسعار السلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس تماما.[1]

2_ التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة: يحدث كثيرا في الحياة الاقتصادية أن لاتدع الدولة قوى السوق لشأنها في إعادة التوازن لميزان المدفوعات حيث أنها تتدخل غالبا بصورة مباشرة بهدف معالجة هذا الاختلال، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أهمية قصوى بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي حيث أنها تلجأ إلى العديد من السياسات لعلاج الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات.[2]

---

[1] _سليمة بوعودة، مرجع سبق ذكره، ص ص 33_34.

[2] عرفان تقيي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص54.

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق تبن أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل للسلع والخدمات الداخلة إلى بلد والخارجة منه، وبالتالي فإنه المرآة التي تبين المركز والوضع الخارجي للبلد، كما أن الدولة تضع في اهتمامها أن يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن بشكل عام وذلك بالتركيز على حساباته الفرعية ومدى توازن كل واحد منها، كما تبين لنا أن سعر الصرف هو العامل الأكثر تأثيرا الذي يمكن من خلاله تحقيق حالة التوازن ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات وهذا من خلال تأثيره على قيمة العملة المحلية.

الفصل الثاني

أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات

خلال الفترة 2000-2018

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري في سنوات الثمانينات عدة اختلالات في ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى أزمة المديونية الناتجة عن تدهور أسعار البترول، وهذا ما أدى إلى انخفاض حصيلة الجزائر المتأتية من صادرات المحروقات، ومما أحدث عجز في ميزان المدفوعات ولقد بين هذا الوضع بأن المشكل هيكليا وليس ظرفيا نتيجة لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل لهذا الوضع مما جعل السلطات تتخذ عدة إجراءات من بينها إقرار تخفيضات قيمة العملة الوطنية للحد من هذه الاختلالات، كما أنها في السنوات الأخيرة عرفت تقلبات حادة في أسعار الصرف خاصة مع ظهور العملة الأوربية، مما أثر على الاقتصاد الجزائري وميزان المدفوعات. ولذلك قسمنا هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: دراسة تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر لفترة الدراسة (2000-2018).

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر والعلاقة بينهما.

المطلب الأول: سياسة سعر الصرف في الجزائر.

عرفت الجزائر إصلاحات اقتصادية واسعة لتطوير الأداء الاقتصادي وضمان استقراره، غير أن اختلال سعر الصرف الحقيقي كان ولا يزال أحد أهم المشاكل لسياسة سعر الصرف لما يصاحبه من اختلالات في مجالات أخرى وتناقضات على المستوى الكلي كالاختلالات في النمو الاقتصادي والتدهور في الحساب الجاري والأزمات الاقتصادية، عرفت سياسة سعر صرف الدينار الجزائري تطورات وتغيرات هامة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ويمكن تلخيصها في المراحل التالية:

المرحلة الأولى: 1962-1989: شهدت هذه المرحلة عدة تطورات في نظام صرف الدينار يمكن إبرازها في النقاط التالية:

*انتماء الجائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي والرقابة على الصرف.

*تم استثناء الوحدة النقدية الجزائرية الدينار الجزائري يوم 10 أفريل1964 والتي أثبتت قيمتها آنذاك بـ180 ملغ من الذهب الخالص، وبالتالي عوض "الدينار الجزائري" عملة الفرنك الفرنسي الجديد بسعر صرف واحد دينار يساوي واحد فرنك فرنسي.

*الربط بسلة عملات 1974-1989 مع انهيار نظام "بروتن وودز" سنة 1971 وتدهور قيمة الفرنك أمام الدولار الأمريكي ومعه قيمة الدينار الجزائري تم إلغاء نظام الصرف الثابت واستبداله بنظام تعديم من خلال تثبيت عملتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها وإصدار العملة الوطنية من طرف الخزينة العمومية.

*تسيير وإصدار العملة الوطنية من طرف الخزينة العمومية.

*في سنة 1989 قامت الجزائر بتخفيضات متتالية للعملة الوطنية، استنادا إلى شروط صندوق النقد الدولي الذي تم اللجوء إليه عقب أزمة 1986[1].

المرحلة الثانية: ما بعد 1990: من أهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي:

*قانون النقد والقرض 10/90 الصادر عام 1990 والذي اعتبر من أهم قوانين الإصلاحات الجديدة حيث كان يهدف لجعل النظام النقدي والبنكي الجزائري يسير وفق آليات السوق، وقد تم إقرار مبدأ استقلالية بنك الجزائر وفصل الدائرة الندية عن الحقيقة وتكريس التحرير المالي ومنح سلطة إصدار النقد الوطني إلى بنك الجزائر وحده والتنظيم الصارم لآليات الإصدار النقدي، وإنشاء مجلس النقد والقرض.

*ابتداء من أكتوبر 1994 اتبعت سياسة مرنة لإدارة الصرف وذلك من خلال عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر.

*الأمر 10-04 في 2010/08/26 المتعلق بالنقد والقرض المعدل للأمر 11-03 الشراكة الأجنبية بالبنوك الجزائرية[2].

المرحلة الثالثة: وقد شهد سعر صرف الدينار منذ مطلع الألفية الثانية تذبذبات واضحة مقابل عملتي الدولار والأورو، بين الانخفاض تارة والتحسن الطفيف تارة أخرى، ولكن مع أزمة انهيار النفط الأخيرة وهبوط مداخيل البلاد بأكثر من النصف قامت السلطات بإجراء تخفيض كبير في سعر الصرف بتاريخ 17 أوت 2015، حيث انخفض الدينار لمستوى قياسي جديد أمام كل من الدولار والأورو عند 105 دج و117 على الترتيب، وكان مبرر السلطات من وراء هذا التخفيض هو كبح النمو المفرط في الواردات، التي تضاعفت بأكثر من خمس سنوات ما بين عامي 2000 و2013[3].

[1] مجناح عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] مجناح عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص39.

[3] بودري شريف، جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة التداعيات ، الصدمة النفطية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف1، الجزائر، العدد16، ص138.

المطلب الثاني: دراسة تطور ميزان المدفوعات.

ذكرنا سابقا أن ميزان المدفوعات هو السجل الإجمالي الذي تدون به كل العمليات مع العالم الخارجي وهو ما يكرس العلاقة بينه وبين سعر الصرف باعتباره هذا الأخير من الآليات البالغة الأهمية في التأثير على وضعية ميزان المدفوعات وهو ما حتم علينا معرفة التطورات التي عرفها ميزان المدفوعات في فترة الدراسة (2000-2018).

والجدير بالذكر أن توازن ميزان المدفوعات بالجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على المداخيل التي يدرها قطاع المحروقات (حوالي 97% من إجمالي الصادرات)، وهو ما أثبتته التجربة بعد أزمة 1986 حيث سجل ميزان المدفوعات أكبر عجز له في تلك السنة نتيجة تناقص حجم الفائض في الميزان التجاري ناهيك عن العجز المسجل في حساب رأس المال[1].

والجدول التالي يبين تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (01): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر، للفترة 2000-2004.

الوحدة مليار دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.59	9.25

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على إحصائيات Banque d'Algérie dette extérieure de l'algérien, 2001

لقد عرفت الفترة من 2000-2004 تحسنا كبيرا في رصيد الميزان حيث بلغ سنة 2000 (7.57 مليار دولار)، وبقي التحسن مستمرا لغاية 2004 حيث سجل في تلك السنة (9.25 مليار دولار) وهذا بفضل زيادات الإمدادات التي أقرتها منظمة الأوبك.

[1] زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية، حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص115.

جدول رقم (02): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر، للفترة 2005-2018.

الوحدة مليار دولار.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رصيد ميزان المدفوعات	16.94	17.73	29.53	36.99	3.86	15.58	20.14
السنة	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
رصيد ميزان المدفوعات	12.06	0.13	-5.88	-27.4	-26.03	-22.06	-16.70

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بتاريخ نوفمبر 2013، ص07.

لقد تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي حيث أخذ الارتفاع المستمر في السنوات من 2005-2008 حيث بلغ الرصيد (16.94 مليار دولار) سنة 2005 ليرتفع إلى (17.73 مليار دولار) سنة 2006 وفي سنة 2008 بلغ (26.99 مليار دولار) ثم انخفض سنة 2009 ليبلغ (3.86 مليار دولار) ولم يدم طويلا هذا الانخفاض حيث واصل ارتفاعه إلى غاية 2012 حيث بلغ (12.06 مليار دولار) وفي سنة 2013 انخفض رصيد الميزان بشكل كبير لدرجة أنه سجل (0.13 مليار دولار) وفي السنوات 2014، 2015، 2016، 2017 سجلنا عجزا كبيرا نتيجة للسقوط الحر لأسعار البترول ليبلغ (16.70- مليار دولار) نهاية 2018.

.

الشكل رقم (03): دراسة تغيرات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

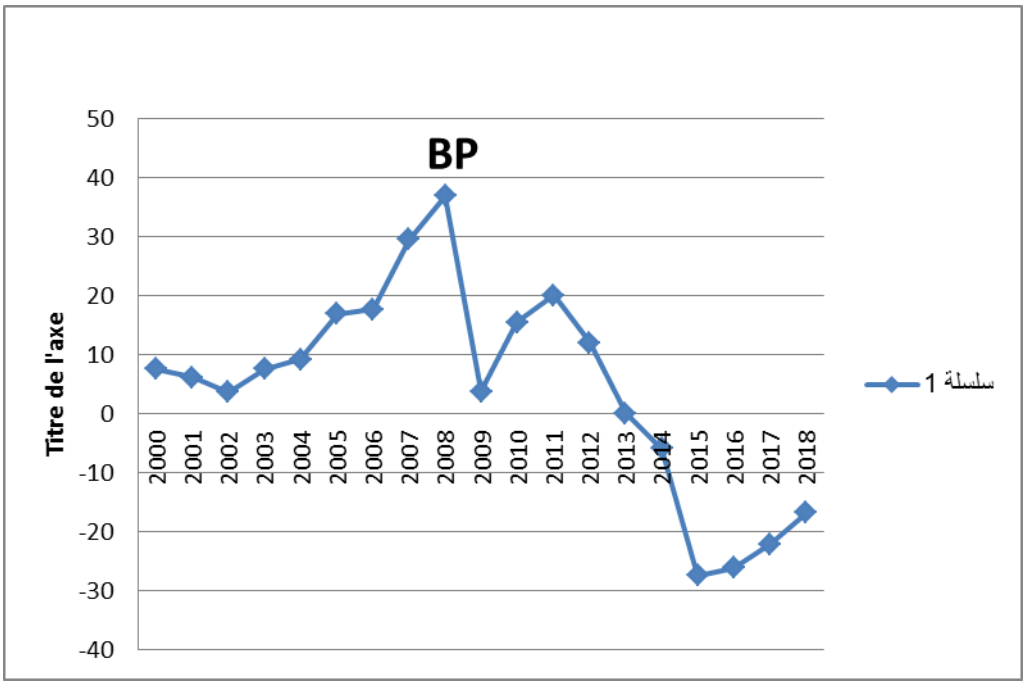

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدولين رقم (01) و(02).

المطلب الثالث: دراسة تطور سعر الصرف.

تعتبر عملة بلد ما هي رمز من رموز السيادة الوطنية لذلك يجب أن يعرف انتعاشا، وبالتالي فإن سعر الصرف يبقى من المواضيع المهمة بالنسبة للحكومة الجزائرية كغيرها من الحكومات، وعليه سوف نقوم بدراسة سعر الصرف في الجزائر[1].

والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] مجناح عبد المالك، مرجع سابق، ص43.

جدول رقم (03): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2000-2018.

الوحدة مليار دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	74.39
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر الصرف	64.58	72.65	74.39	72.94	77.55	79.38	80.52	100.46
السنة	2016	2017	2018					
سعر الصرف	109.74	110.96	116.62					

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2015-2018، ص62-68.

الشكل رقم (04): دراسة تغيرات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

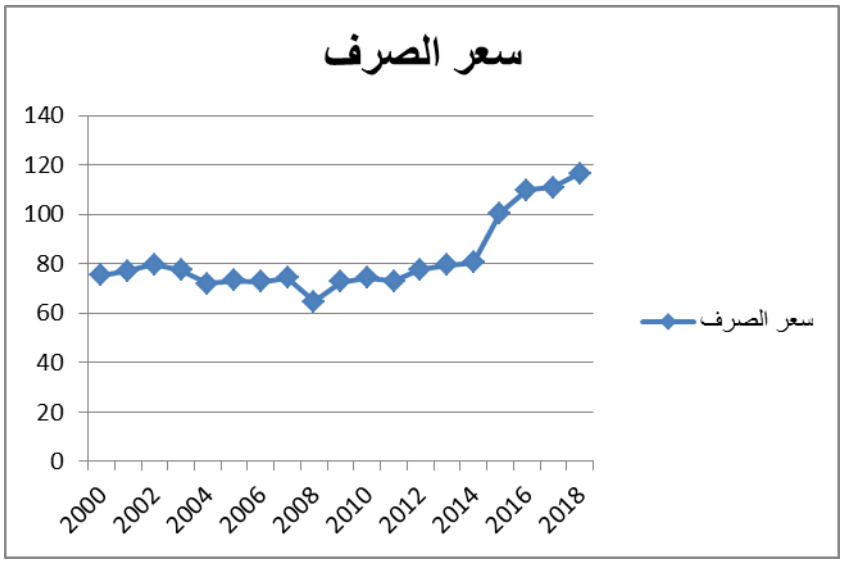

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03) ومخرجات Exel.

لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر الصرف لسعر البترول 1986، وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة، ولقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي وذلك باتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي، حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17% وكانت قد فقدت 50% من قيمته عام 1990 إلى غاية 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في مجموع 70%، حيث في نفس السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعديم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13%، واستمر الانخفاض في قيمة العملة 2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% ذلك بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة، وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف

الحقيقي الفعلي بـــ 7.5% أما سنة 2004 فقد شهدت ارتفاع طفيف فـــي قيمـــة الـــدينار الجزائري[1].

وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري إلى 73.27 دولار وبقي هذا السعر ثابت نوعا ما إلى غاية سنة 2006، وعرفت سنة 2008 بداية من شـــهر ســـبتمبر تفاقم الأزمة المالية الدولية التي بدأت تظهر ملامحها في أوت من ســـنة 2009 فـــانعكس ذلك الوضع سلبا على الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة، فانخفض طلبهـــا علـــى الطاقـــة فاتجهت أسعارها نحو الانخفاض، وعليه خفضت الجزائر فائض إجمالي علـــى مســـتوى ميزان المدفوعات ما ساعد الجزائر من تكوين تراكم قياسي للاحتياطات صرف رســـمية بلغت 143.102 مليار دولار في آخر شهر من سنة 2008 ومـــن هـــذه الســـنة عـــرف الصرف تذبذبات بين ارتفاع وانخفاض إلى غاية 2012 وبعد هذه السنة ارتفعت أســـعار الصرف حيث بلغ 116.62 دولار سنة 2018[2].

المطلب الرابع: تحليل تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

يعبر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عن مجموع أرصدة حســـاب العمليـــات الجارية وحساب رأس المال والتغير في صافي الاحتياطات الرسمية وبالتـــالي فالرصـــيد الإجمالي هو حوصلة للتغيرات الحاصلة فيهما وفيما يلي سنحاول تحليل تطـــور رصـــيد الميزان الكلي انطلاقا من المنحنى البياني الآتي:

[1] التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2002 إلى 2004.

[2] التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2005-2018.

الشكل رقم (05): دراسة تطورات كل من سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2018.

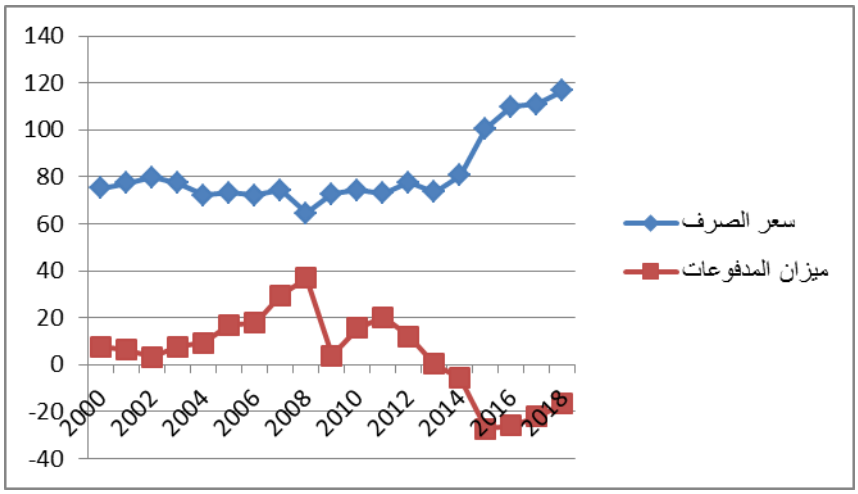

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول 1-2.

إن المنحنى البياني أعلاه، يبين عدم وجود علاقة بين سعر الصرف الدينار مقابل الدولار ورصيد ميزان المدفوعات، ففي معظم مراحل ارتفاع سعر الصرف نشاهد تذبذبا بين الصعود والنزول لميزان المدفوعات وهذه الاختلالات الحاصلة على مستواه راجعة لتأثره بدرجة كبيرة برصيد الميزان التجاري أثناء فترة الدراسة 2000-2018.

المبحث الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بفترة حرجة منذ 1986 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط أدى إلى تراجع عائدات الدولة من العملة الصعبة كما أدى إلى اختلال ميزان المدفوعات نتيجة الارتفاع الكبير في حجم المديونية الخارجية، و لقد اتخذت عدة إجراءات لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات أو الحد من العجز الحاصل في رصيده ومن هذه الإجراءات تخفيض العملة الوطنية.

المطلب الأول: أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الجاري.

أولا: الميزان التجاري: يسجل في هذا الميزان كل العمليات المنظورة ويتعلق بتجارة السلع أي الصادرات وواردات السلع خلال الفترة محل الحساب وهو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات[1].

-**الصادرات السلعية:** تبيين تطور قيمة الصادرات السلعية الجزائرية من خلال الشكل التالي:

.

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص197.

الجدول رقم (04): تطور الصادرات السلعية خلال الفترة 2000-2018

الوحدة مليون دولار.

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	51	551	20	50	27	13825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	59	31302	90	571	0	47	14	32083
2005	67	45094	134	651	0	36	19	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	10384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692	0	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1494	0	35	15	73489
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	71866
2013	402	62960	109	1458	0	28	17	64974
2014	323	60304	109	2121	2	16	11	62886
2015	235	32699	106	1597	1	19	11	34668
2016	327	28221	84	1321	0	54	19	30026
2017	349	33261	73	1410	0.29	78	20	35191.2
2018	373	38338	92	2242	0.30	90	33	41168.3

المصدر: شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها (2000-2018)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، العدد 01، جوان 2020، ص97.

عرفت الصادرات الجزائرية تطورا ملحوظا منذ بداية الألفية، وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات مثلما يوضحه الجدول أعلاه، غير أن وتيرة تزايد الصادرات تختلف من صنف لآخر حسب البرامج الحكومية المنتهجة، مع تسجيل أن قطاع الطاقة يستحوذ على النسبة الأكبر في الصادرات الإجمالية وخلال كل السنوات، فصادرات الجزائر من المحروقات تخضع لتقلبات أسعار البترول وكذا حجم الإنتاج، إذ عرفت سنة 2008 أعلى قيمة لصادرات المحروقات بحوالي 77 مليار دولار، تليها سنة 2011 بحوالي 71 مليار دولار وهذا انعكاس لأسعار البترول المرتفعة خلال تلك الفترة. بينما كانت صادرات المحروقات من سنة 2000 إلى 2007 تعرف تذبذبا في قيمتها بين 18 مليار دولار إلى حدود 58 مليار دولار.

ومع تدهور أسعار البترول منتصف سنة 2014، انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من حوالي 60 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 32 مليار دولار سنة 2015، أي بنسبة 45.77% وهي نسبة كبيرة أثرت على وضعية الميزان التجاري في تلك الفترة، وقد استمر التراجع سنة 2016، وسرعان ما ارتفعت قيمة صادرات المحروقات سنة 2017 إلى 33 مليار دولار وسنة 2018 بـ 38 مليار دولار أي ما نسبته 93.12% من إجمالي الصادرات، ويأتي قطاع المنتجات نصف المصنعة من حيث قيمة الصادرات، إذ وصلت قيمتها إلى حوالي 2124 مليار دولار سنة 2018، ثم نجد المواد الغذائية بحوالي 0.37 مليار دولار، حيث أن هناك تحسن تدريجي في الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018.

الشكل رقم (06): تمثل التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال سنة 2018 (نسب مئوية)

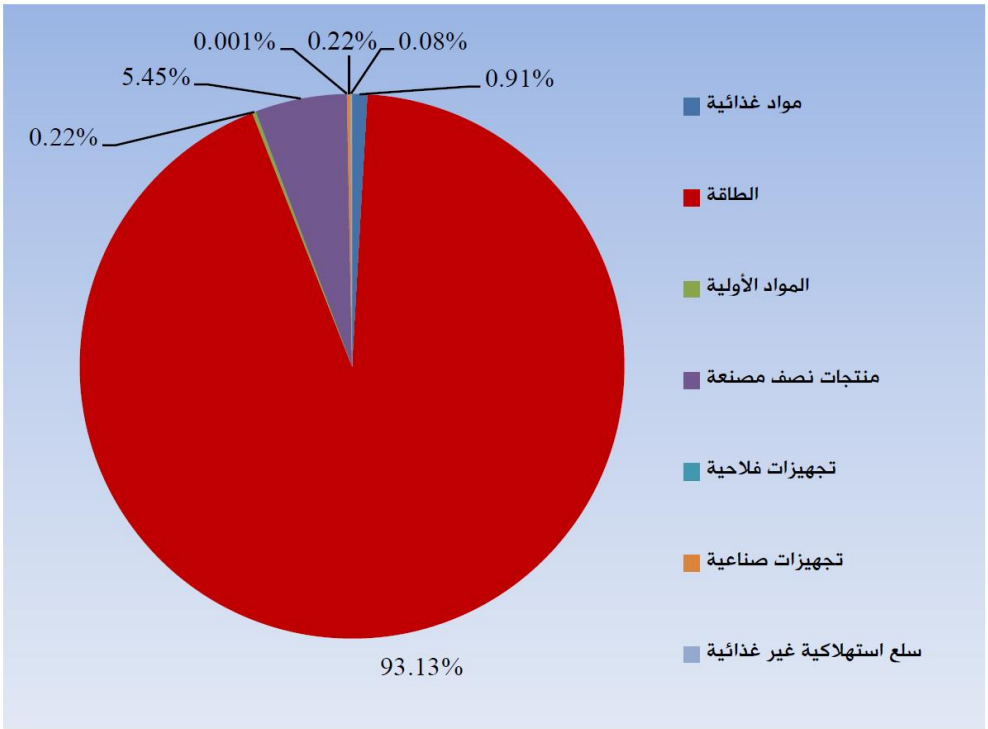

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول

الواردات السلعية: فيما يخص الواردات السلعية الجزائرية فإن المنتجات الصناعية أو التجهيزات الصناعية تحتل صدارة الواردات بما قيمته 42 مليار دولار تليها المنتجات النصف مصنعة تقدر بـ 2.03 مليار دولار ثم بعدها المنتجات الغذائية بقيمة 2.2 مليار دولار والمنتجات الاستهلاكية بـ 1.4 مليار دولار ثم تليها المواد الأولية بـ 489 مليون دولار والتجهيزات الفلاحية 107 مليون دولار.

الجدول رقم (05): تطور الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	المواد الأولية	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4954	324	1325	7105	146	8534	5243	27631
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	9022	4955	1839	10625	330	13604	9997	50376
2013	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210	55028
2014	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	58580
2015	9316	2376	1560	12034	664	17076	8676	51702
2016	8223	1613	1563	11437	503	15412	8338	47089
2017	8438	1992	1527	10985	611	13995	8511	46059
2018	8573	1015	1898	10959	563	13433	9756	46197

المصدر: شليحي الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص103.

عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت أقصى حد بمبلغ يقدر بـ 58.58 مليار دولار، وبعد انخفاض مواد الدولة

جراء انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014، اتخذت الجزائر مجموعة من الإجـــراءات بهدف الحفاظ على التوازن الخارجي ومنها فاتورة الاستيراد.

إذ بدأت الواردات في الانخفاض منذ سنة 2015 ومع ذلك تم تسجيل العجـــز فـــي الميزان التجاري.

لقد مس الانخفاض في الواردات سنة 2015 كل الأصـــناف ماعـــدا التجهيـــزات الفلاحية التي عرف مبلغها ارتفاعا طفيفا من 658 إلى 664 مليون دولار، أما في ســـنة 2016 فاستمر الانخفاض في واردات كل الأصناف ماعدا المواد الأولية التـــي عرفـــت ارتفاعا بسيطا بحوالي 0.19%، ووصلت إلى 563 مليون دولار، بينما شهدت في ســـنة 2017 تذبذبا بالنسبة لمختلف الأصناف، وعرفت في ســـنة 2018 ارتفاعـــا فـــي حجـــم الواردات بالنسبة لبعض الأصناف مقارنة بسنة 2017 كالمواد الغذائيـــة 1.6%، ارتفـــاع المواد الأولية بنسبة 24.29% سلع استهلاكية غير غذائية بنســـبة 14.6% بينمـــا بـــاقي الأصناف عرفت انخفاضا.

حيث أن التجهيزات الصناعية تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم الـــواردات إذ بلغت قيمتها سنة 2018 ما يقدر بـــ 13.43 مليار دولار ويليهـــا فـــي المرتبـــة الثانيـــة المنتجات النصف مصنعة، ثم سلع استهلاكية أخرى، في حـــين أن صـــنف التجهيـــزات الفلاحية يحتل آخر مرتبة إذ بلغت قيمتها سنة 2018 حوالي 563 مليون دولار.

الشكل رقم (07): التوزيع السلعي للواردات الجزائرية خلال سنة 2018 (نسب مئوية)

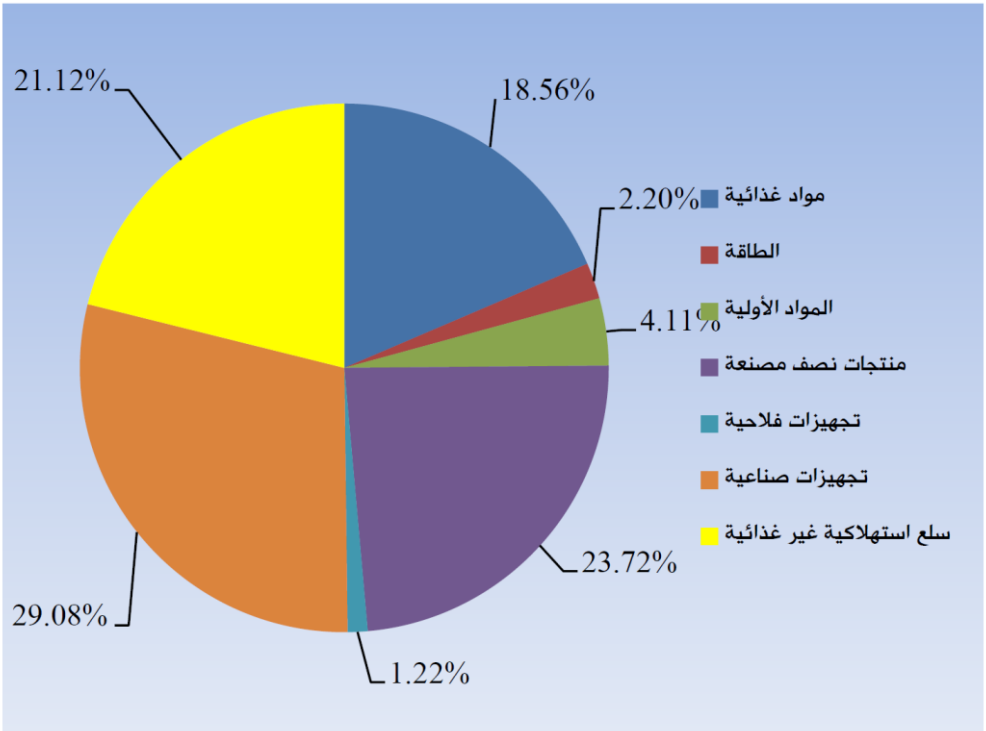

المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية.

تقيد في حساب العمليات الرأسمالية كل العمليات التي يكون من شأنها تغيير مركز البلد بوصفه دائنا أو مدينا أو التغيير في حركات الذهب النقدي، فهي تتعلق برأس مال البلد لا بإنتاجه، ويتضمن هذا الميزان رأس المال + الذهب[1].

وشهدت الفترة (2000-2006) زيادة لإقبال لرؤوس الأموال الأجنبية على الجزائر وهذا بفتح عدة مجالات استثمارية هامة كالاستثمار في قطاع المحروقات، الاتصالات، مشاريع البنية القاعدية غير أنه مع ظهور الأزمة المالية العالمية نقصت رؤوس الأموال القادمة إلى الجزائر، حيث شهد سعر صرف الدينار في سنة 2005 انخفاض بنسبة 1.05% مقارنة بسنة 2004 في المقابل زاد تدهور رصيد العمليات الرأسمالية بنسبة 126.74% سنة 2005 ويرجع هذا الارتباط الضعيف بين التغير في

[1] بن جودي جمعة، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة (الجزائر 1995-2009)، مذكرة ماستر (أكاديمي) في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتجارة الدولية، جامعة مسيلة، 2011-2012، ص82.

سعر صرف العملة الوطنية ورصيد العمليات الرأسمالية لكون هذا الأخير يتكون أساسا من بندين أحدها: القروض التي تحصل عليها الدولة والتي تكون مصحوبة ببعض الشروط للحصول عليها، حيث لا يكون سعر الصرف إلا جزء بسيط منها، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أنه يتأثر بتقلب سعر الصرف إلا أن مساهمته تكاد تكون منعدمة في تكوين رصيد ميزان العمليات الرأسمالية[1].

المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الكلي.

***أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات:**

بعد أن تناولنا تطور الرصيدين الجاري والرأسمالي لم يبق لنا إلا أن نتعرف على تطور ميزان المدفوعات، وهذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2018).

الوحدة مليار دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.89	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03	-21.8	-10.42

المصدر: من إعداد الطالبتان.

-بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثة، مارس 2001، ديسمبر 2005، ديسمبر 2008، جوان 2015، مارس 2017.

[1] أحمد بودودة وفاء، أثر سياسة سعر الصرف على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013-2014، ص 111-112.

-حوصلة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ص03.

نلاحظ من خلال الجدول أن الميزان سجل فائضا مستمر منذ بداية 2000 إلى سنة2008، بينما سجلت سنة 2001 و2002 تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائري وذلك بسبب تراجع الصادرات النفطية، نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط.

كما نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات قد حقق فائض في سنة 2004 إلى غاية 2008، حيث سجل أكبر قيمة حيث بلغت 29.55 مليار دولار وهذا ما يعبر على أن الوضع إيجابي في حين سجل فائضا مستمرا خلال هذه السنوات بالنسبة للصادرات وذلك نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط، كما أو الواردات سجلت عجزا مستمرا متزايدا، حيث أن رصيد ميزان المدفوعات عاد إلى الارتفاع التدريجي بداية من سنة 2010 بقيمة 15.58 مليار دولار وهنا استطاعت الدولة متابعة برامجها التنموية. إلى أن تراجع فائض رصيد ميزان المدفوعات لسنة 2013 سجل 0.13 مليار دولار، وتليه سنة 2014 إلى 2018 على التوالي حيث سجل فيها ميزان المدفوعات عجزا بقيمة 5.88- مليار دولار و27.54- مليار دولار و26.03 مليار دولار و21.08- مليار دولار و10.42- وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول وارتفاع قيمة الواردات.

المبحث الثالث: التقلبات العالمية في أسعار الصرف وآثارها على ميزان المدفوعات.

يشهد العالم تقلبات حادة في أسعار الصرف خاصة بعد ظهور عملة "الأورو" كعملة أوروبية موحدة وتراجع قيمة الدولار أمام هذه العملة، مما أثر سلبا على العديد من الاقتصاديات ومنها الاقتصاد الجزائري بالخصوص.

المطلب الأول: تقلبات سعر صرف الأورو وتأثيرها على ميزان المدفوعات.

أولا: تأثير تقلبات سعر صرف الأورو على الميزان التجاري.

انطلق الأورو مطلع 2000 في خطوة وصفت بأنها واحدة من أبرز إنجازات القارة الأوروبية في تاريخا الحديث وحدد قيمته 30.75ù من قيمته إذ تراجع في أكتوبر من عام 2000 إلى 0.82 دولار، أما عام 2001 فقد قضاها متأرجحا، بين الصعود والهبوط في وقت انتظار موعد التداول الرسمي عام 2002، لكنه فاجأ الأسواق عام 2002 بوتيرة صعود قوية خالفت توقعات المحللين فاسترد فيه نحو ما فقد، نسبة 15ù عن العالم كله، وأنهى الأورو العام الأول من التداول الفعلي بنجاح باهر، إذ تمكن من التفوق من العملة الدولية الأولى ألا وهي "الدولار"، وبلغت مكاسبه أمامها خلال العام بأكمله نسبة 15% بعد مسيرة حافلة التقلبات في أسواق الصرف العالمية، وهو أدى إلى صلابة الأورو وتماسكه حتى أصبح في صميم نظام النقد العالمي، بل ظهر فيه مؤثر على الاقتصاديات المحلية والإقليمية، وعلى التجارة الدولية كما أصبح تأثيره واضحا على اقتصاديات الدول النفطية، والجزائر إحدى هذه البلدان، ويعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول، إذ يساهم بأكثر من 60% من التجارة الخارجية للجزائر، وهنا تكمن دراسة لتأثير "الأورو" على المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وعلى الميزان التجاري للجزائر[1].

[1] زياري بلقاسم، انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورو متوسطية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة ماي 2002، ص291.

1-تأثير تقلبات صرف الأورو على الواردات الجزائرية:

تؤمن الجزائر غالبية وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي، كما تزداد قيمة الواردات كل سنة، وحيث وصلت في السنوات الأخيرة بين 60 و70% من إجمالي الواردات، وشكلت المواد الغذائية والسلع الصناعية والمعدات والآلات غالبية الواردات ويلعب القرب الجغرافي بين الجزائر وأوروبا دورا كبيرا في تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية، وإن استخدام الأورو كعملة مؤكدة أدى إلى زيادة المنافسة بين الدول الأوروبية، وبالتالي زيادة الشفافية في الأسعار، وكان ارتفاع قيمة "الأورو" مقابل "الدولار" منذ سنة 2003 بالخصوص بمعدل يتراوح بين 1.1 دولار إلى 1.35 دولار مقابل واحد "أورو" كأعلى حد قياسي تسجله العملة الأوروبية، ارتفاع كلفة الواردات الجزائرية من منطقة الأورو، لاسيما المواد الرئيسية كالقمح والأدوية والمواد المصنعة نسبة تتراوح بين 20 و30%. وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات بحوالي 5% إلى 20%. حسب تقديرات الخبراء، وبالتالي زيادة العجز أو تقليص الفائض في الميزان التجاري ينعكس بدوره على الميزان التجاري الذي يعتبر أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات[1].

2-أثر تقلبات سعر صرف الأورو على الصادرات:

ليس هناك تأثير مباشر للأورو على الصادرات الجزائرية باعتبار أن 97% من إجمالي الصادرات هي عبارة عن محروقات، وهي مسعرة بالدولار الأمريكي، لكن التطور المستمر للعملة الأوروبية مقابل الدولار نظرا لعوام مرتبطة بتطور الاقتصاد الأمريكي الذي يتجه نحو الانكماش وتواضع وتيرة النمو الاقتصادي، وتبعه ارتفاع العجز في الموازنة التي تجاوزت الرقم بـ400 مليار دولار، بحيث أن صادرات الجزائر تبلغ 31 مليار دولار من المحروقات تقدر بالعملة الأوروبية بـ 23.8 مليار أورو فقط، بالتالي هذا يحد من ارتفاع القوة الشرائية لعائدات الجزائر، وهذا ما صرح به وزير المالية الأسبق إلى أن برميل النفط الحالي المقدر بـ50 دولار لا يساوي بالقيمة الحقيقية

[1] مخازني طيب، دراسة قياسية واقتصادية لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2012-2013، ص128.

سوى 30 أورو، وبالتالي متوسط الأسعار في سنة 2005 هي ذاتها التي سجلت عام 2000 ومنه محدودية تأثير ارتفاع سعر النفط على قدرة الدفع الجزائري، إذن تأثير الأورو على الميزان التجاري يكون من خلال انخفاض قيمة الصادرات عند تحويلها للعملة الأوروبية "الأورو" نتيجة ضعف الدولار أمام الأورو، وارتفاع قيمة الواردات، نظرا للخاصية التي تميز التجارة الخارجية للجزائر، حيث أن صادراتها تسعر بالدولار في حين أن غالبية وارداتها تسعر بالأورو، حيث نستنتج أن تقلبات سعر صرف الأورو ومقابل الدولار تؤدي إلى تدهور رصيد ميزان المدفوعات[1].

ثانيا: تأثير تقلب اليورو على احتياطات الصرف.

عرف احتياطي الصرف الجزائري ارتفاعا كبيرا لم يشهده من قبل حيث وصل 77.78 مليار دولار نهاية سنة 2006، ثم سجل 90.96 مليار دولار نهاية جوان 2007، ثم سجل 10.18 مليار دولار نهاية 2007، وقد استمر هذا الارتفاع في تلك السنوات الأخيرة، هذا ما يمنح للبنك المركزي أكثر مجالا للحفاظ على استقرار أسعار الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري، ويعتبر الاحتياطي ضمانا لمواجهة الصدمات الخارجية خاصة تقلبات أسعار الصرف، لكن الانخفاض المستمر للعملة الأمريكية يجعل القيمة الحقيقية للاحتياطات من الصرف تنخفض مما يحد من المكاسب المحصل عليها نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وللحد من آثار تقلب سعر صرف اليورو مقابل الدولار على احتياطي الصرف وجب التنويع في العملات المكونة لاحتياطي الصرف مع مراعاة طبيعة المعاملات التجارية الجزائرية.

حيث نستخلص بأن التقلبات في سعر صرف اليورو مقابل الدولار أدت إلى التأثير سلبيا على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال المساهمة في تدهور رصيده، نتيجة ارتفاع قيمة الواردات[2].

[1] مخازني الطيب، مرجع سبق ذكره، ص129.

[2] بن جودي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص92.

ثالثا: تأثير تقلب اليورو على التحويلات.

يؤدي إلى تأثير في قيمة التحويلات الأوروبية من قبل المهاجرين خاصة الجالية الجزائرية بأوروبا، فكلما ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدولار سنة 2003 بنسبة 16.5% في الرفع من قيمة التحويلات مسجلة بنسبة نمو 63.55 وهذا حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2004[1].

المطلب الثاني: انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار وتأثيره على ميزان المدفوعات.

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، سنحاول في هذا العنصر دراسة أثر انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار على ميزان المدفوعات وذلك من خلال تحليل وضعية القيمة الحقيقية للدولار بالاعتماد على أسعار النفط الحقيقية والاسمية ثم تأثيره على ميزان المدفوعات من خلال المقارنة بين قيمة الصادرات النفطية الاسمية وقيمتها الحقيقية.

أولا: تحليل وضعية القيمة الحقيقية للدولار الأمريكي.

يشهد سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي تراجعا ملحوظا أمام العملات الرئيسية الأخرى خلال السنوات الماضية، وهذا ما نلاحظه سنة 2003، حيث انخفض سعر الدولار الأمريكي مقابل الأورو بنسبة بلغت 16.50% وهي نسبة كبيرة بالمقارنة لسنة 2002 التي بلغت 5.20% أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 8.10% في حين انخفض سعر صرف الدولار أمام الين بنسبة بلغت 7.60%، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي للدولار أداة مهمة في تحليل القدرة الشرائية للعائدات التي تأتي بالدولار، خاصة بالنسبة للجزائر التي تعتبر جل صادراتها عبارة عن محروقات 97% والتي تسعر بالدولار الأمريكي خاصة بعد الجدل الذي دار حول أسعار النفط في الفترة الأخيرة[2].

ثانيا: تأثير انخفاض القيمة الحقيقية للدولار على ميزان المدفوعات.

يمكننا معرفة آثار انخفاض القيمة الحقيقية للدولار الأمريكي على ميزان المدفوعات من خلال معرفة تأثير هذا الانخفاض على صادرات النفط باعتبار أن 97%

[1] بن جويدي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص92.

[2] مخازني طيب، مرجع سبق ذكره، ص131-132.

من صادرات الجزائر هي عبارة عن محروقات، تؤثر قيمة الصادرات على رصيد الميزان التجاري، وبالتالي على رصيد ميزان المدفوعات، فمن خلال الدراسات السابقة للصادرات اتضح أن قيمة الصادرات الحقيقية أكبر من قيمة الصادرات الاسمية، وهو ما يدل على أن القيمة الحقيقية للدولار كانت أكثر من القيمة الاسمية، وهذا يبين القوة الشرائية الكبيرة التي كان يتمتع بها الدولار الأمريكي.

أما خلال الفترة 2000 إلى غاية سنة 2002 نلاحظ أن القيمة الحقيقية للصادرات أقل من القيمة الاسمية للصادرات وهذا يدل على أن القيمة الحقيقية للدولار انخفضت نسبيا مقارنة بقيمتها الاسمية، لكن الفرق بين القيمة الحقيقية والاسمية للصادرات لم يكن كبير، وهذا مقبول في الأدبيات الاقتصادية، حيث تكون القيمة أقل من قيمتها الاسمية لكن شريطة أن لا يكون الفرق شاسع، أما ابتداء من سنة 2002 إلى غاية سنة 2004 فنلاحظ تدهور القيمة الحقيقية للصادرات مقارنة بالقيمة الاسمية، حيث نلاحظ أن الفرق بين القيمة الحقيقية والاسمية يتسع من سنة إلى أخرى حيث وصل سنة 2004 إلى 9758 مليار دولار، وهذا يعبر عن التدهور الكبير في القيمة الحقيقية للدولار وبالتالي في سعر الصرف الحقيقي للدولار وقوته الشرائية، ويؤثر هذا على الميزان التجاري، وباعتباره أحد الحسابات المكونة لميزان المدفوعات فإنه يؤدي إلى تدهور في رصيد ميزان المدفوعات.

كما أن انخفاض القوة الشرائية للعائلات يدفع إلى الاستدانة لتمويل مختلف العمليات، وبالتالي تدهور رصيد ميزان العمليات ومن ثم رصيد ميزان المدفوعات حيث أنه وحتى إن ارتفعت القيمة الاسمية للصادرات في بعض السنوات إلا أن قيمتها الحقيقية ضعيفة، وبالتالي تنعكس على قوتها الشرائية ويرى خبراء الاقتصاد أن سعر البرميل في بداية الثمانينات حيث وصل حتى 40 دولار للبرميل يعادل في سنة 2005: 80 دولار للبرميل وأصبح في سنة 2009 يقدر بـ60 دولار للبرميل[1].

[1] مخازني طيب، مرجع سبق ذكره، ص132-133.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلا ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص ما يلي:

أن الاقتصاد الجزائري يواجه عدة تحديات والمتمثلة في تحليل انعكاسات سعر الصرف على هيكل ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2018، حيث أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية ليس لها أي تأثير على تحسين وضعية الميزان الكلي خلال الفترة وأن انخفاض سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار الأمريكي يؤثر على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك من خلال المقارنة بين قيمة الصادرات النفطية الاسمية وقيمتها الحقيقية.

خاتمة

خاتمة:

اهتمت هذه الدراسة بتحديد طبيعة العلاقة بين سعر الصرف باعتباره أداة من أدواة السياسة الاقتصادية بشكل عام ,وإبراز دوره في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000_2018.

فإن جوهر العلاقة التي تربط بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات مستمد أساسا من كون آلية الصرف تمثل عنصر القطب في الفكر المالي المعاصر نظرا لما تكسبه من أهمية بالغة في تحقيق التوازن الخارجي للدول وخاصة الدول النامية.

حيث انتهجت الجزائر سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري من أجل تحقيق الأهداف المرجوة , وذلك لأن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد و هو النفط, أما الواردات فهي كذلك غير مرنة لأنها في أغلبها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها, فهذه السياسة تعد من أهم الوسائل لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات, وعليه فإن التوازن والفائض المحقق في ميزان المدفوعات الجزائري في أغلب سنوات فترة الدراسة لا يعود فقط إلى سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري بقدر ما هو متعلق بأسعار النفط.

كما تشير النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة إلى أن تقلبات سعر صرف الدينار لها تأثير على رصيد ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2000_2018وحتى سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية لم تثبت فعاليتها في تحسين وضعية الميزان الكلي. لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات إذا يعود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل خارجة عن نطاق سياسة تخفيض قيمة الدينار.

اختبار الفرضيات:

_سمح لنا البحث من تأكيد الفرضية الاولى أنه يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تؤثر في اعادة التوازن لميزان المدفوعات وهذا من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية التي تؤدي إلى رفع حجم الصادرات والحد من الواردات.

_ هناك علاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات بحيث تستجيب الصادرات الوطنية عند انخفاض سعر صرف الدينار بالإيجاب ويعجل الإقبال على الواردات , وذلك بسبب ارتفاع اسعارها بالنسبة للسعر الوطني وبالتالي تخفف الفائض في الميزان التجاري, مما توفر مناخ استثماري جيد لرؤوس الأموال الوافدة من الخارج بسبب انخفاض التكاليف وبالتالي تحقق فائض في ميزان المدفوعات إلا أن هذه الفرضية خاطئة ففي أغلب الأحيان وخاصة حالة الجزائر و في حالة البلدان أحادية مادة التصدير لا تستجيب الصادرات و الواردات لانخفاض اسعار الصرف بسبب عدم مرونتها وهذا مايؤثر سلبا على توازن ميزان المدفوعات.

_كذلك تم إثبات صحة الفرضية الثالثة بأن سعر الصرف يساهم في محاولة التأثير في ميزان المدفوعات من خلال معالجة اختلالاته.

نتائج البحث:

إن أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع تتمثل فيما يلي:

_ يمكن أن يكون سعر الصرف وسيلة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال سياسة تخفيض العملة الوطنية.

_ لسعر الصرف دور فعال لمساهمته في التأثير على ميزان المدفوعات و معالجة اختلالاته.

التوصيات:

من خلال نتائج البحث المتوصل إليها يمكن إدراج بعض التوصيات ومن أهمها:

_ تشجيع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

_ العمل على تهيئة ضروف مناسبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي بغرض استقطاب رؤوس الأموال الخاصة.

_ يتحقق توازن ميزان المدفوعات إلا في وجود اقتصاد قوي.

_ العمل على البحث عن بدائل لقطاع المحروقات الذي يمثل 90 من صادرات البلد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. سي محمد كمال، **مدخل الى الاقتصاد الدولي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

2. شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2015.

3. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2 ، 2003.

4. عبد الحسين جليل، . عبد الحسن ألغابي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية(نظرية وتطبيقات)**، دار صفاء، عمان، ط1، 2010.

5. عبد الرزاق بن الزاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2015.

6. عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

7. عرفان تقيي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999.

8. مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد، عمان، 2015.

المذكرات ورسائل التخرج

9. أحمد بودودة وفاء، أثر سياسة سعر الصرف على اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013-2014.

10.بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية ، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012_2013.

11.بن جودي جمعة، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة (الجزائر 1995-2009)، مذكرة ماستر (أكاديمي) في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتجارة الدولية، جامعة مسيلة، 2011-2012.

12.دراسة حالة الجزائر 2000_2015، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2018_2019_.

13.دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر:، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة2014_2015.

14.زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية، حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

15.سليمة بوعودة، أثر سياسة سعر الصرف على تقلبات ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2017_2018.

16.عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزات التجاري ، مذكرة ماجيستير ، تخصص مالية دولية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011_2012.

17.مجناح عبد المالك، أثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة(2000_2018)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2019_2020.

18.مخازني طيب، دراسة قياسية واقتصادية لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2012-2013.

19.نفيسة ناصري، أثر سعر الصرف على جنب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011_2012.

المجلات العلمية

20.بودري شريف، جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة التداعيات ، الصدمة النفطية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف1، الجزائر، العدد16.

21.رضوان عامري، محمد شبير لبيق، فتيحة بلجيلالي ، دراسة العوامل المؤثرة على استخدام المؤسسات لأساليب التحوط ضد تغيرات أسعار الصرف ، مجلة دفاتر اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، العدد12، مارس2016.

22.زهرة دريش، علاء الدين قادري، محمد الخطيب بمز، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الأسواق المالية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد6(العدد2)، 2019، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

23.شريف غياط. جمال مساعدية، التحليل الأساسي لسعر الصرف: دراسة بيانية وفقا للخلفية النظرية، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، جامعة قالمة، الجزائر، العدد05/2018.

24.عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات_ دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة1990_2015.

25.هادف حيزية، مواجهة الأزمات المالية من خلال الاختبار الصحيح لنظام سعر الصرف، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد04، جامعة المسيلة، 2018.

الملتقيات

26.راتول محمد، تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات، مداخلة مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية_ الواقع والتحديات_، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر ، 14\15\12\2004.

27.زياري بلقاسم، انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورو متوسطية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة ماي 2002.

التقارير

28.التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2002 إلى 2004.

29.التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2005-2018.

المواقع الالكترونية

http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf'a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): ابو عزيز أنوار المولود(ة) بتاريخ: 1997/11/17 ب: بريكة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س) رقم: 203920446 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: بلعائبة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وبنوك خلال السنة الجامعية: 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2018)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 09 جوان 2021

التوقيع و البصمة

تحضر و صلحة على التوقيع
السيد ..... المسيلة في: 09 جوان 2021
رئيس المجلس الشعبي البلدي

ولاية المسيلة - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض من
صليحة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): حراج فاطمة الزهرة المولود(ة) بتاريخ: 03 أفريل 1995 ب: عين الصفراء

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم 200357063 الصادرة بتاريخ: 2016/04/25 عن: عين الصفراء

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد و تسيير خلال السنة الجامعية: 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال العشرية 2008-2018

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 03 جوان 2021

التوقيع و البصمة

.....

تشهد على التوقيع
المسيلة في: 03 جوان 2021
رئيس المجلس الشعبي البلدي
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه
رئيس رئيسي للإدارة الإقليمية
بلحاجي صليحة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف و ميزان المدفوعات الجزائري, إلى جانب دراسة تأثير سعر الصرف عليه وخاصة سعر الصرف الدينار الجزائري الذي جاء في إطار الإصلاح الهيكلي للجزائر, حيث كان له دور ضعيف لتقليص العجز في ميزان المدفوعات.

ونستخلص من هذه الدراسة أنه يمكن أن يكون لسعر الصرف أداة تؤثر في إعادة التوازن لميزان المدفوعات, وهذا من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية التي تؤدي إلى رفع حجم الصادرات والحد من الواردات.

كذلك تم إثبات صحة هذه الفرضية بأن سعر الصرف يساهم في محاولة التأثير في ميزان المدفوعات من خلال معالجة اختلالاته.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف, ميزان المدفوعات, الصادرات, الواردات.

Summary:

This study aims to clarify the relationship between exchange rate changes and algeria's balance of payments, as well as to examine the impact of the exchange rate on it, particularly the exchange rate of the Algerian dinar, which came within the framework of Algeria's structural reform, where it played a weak role in reducing the balance of payments deficit.

We conclude from this study that the exchange rate can have a tool that affects the rebalancing of the balance of payments, through the devaluation of the national currency, which leads to higher export volumes and reduced imports.

This hypothesis has also been validated by the fact that the exchange rate contributes to trying to influence the balance of payments by addressing its imbalances.

Keywords: exchange rate, balance of payments, exports, imports.